

Distr.  
GENERAL

S/1995/46  
17 January 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن المسألة المتعلقة بهاييتيأولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم وفقا للفقرات ٨ و ٩ و ١٤ من منطوق قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤)، المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤.

٢ - ففي الفقرة ٨ من ذلك القرار، قرر مجلس الأمن أنه عندما يتم للقوة المتعددة الجنسيات توطيد بيئة آمنة ومستقرة، وعندما يصبح لدى بعثة الأمم المتحدة في هاييتي قوة ذات قدرة وهيكل ملائمين للاضطلاع بكامل اختصاصاتها المذكورة في الفقرة ٩ من القرار ذاته، يقرر مجلس الأمن، آخذا في الاعتبار التوصيات المقدمة من الدول الأعضاء المساهمة بالقوة المتعددة الجنسيات، استنادا إلى تقييم قائد تلك القوة، والتوصيات المقدمة من الأمين العام، إنهاء بعثة القوة المتعددة الجنسيات وانتقال المهام إلى بعثة الأمم المتحدة في هاييتي.

٣ - وفي الفقرة ٩ من القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، نقح مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في هاييتي ومددها لفترة ستة أشهر. ومن ثم تنتهي الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في هاييتي في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٤ - وفي الفقرة ١٤ من القرار، طلب إلي مجلس الأمن أن أقدم تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار على فترات مدة كل منها ستون يوما اعتبارا من تاريخ وزع القوة المتعددة الجنسيات. وقدمت أول هذه التقارير (S/1994/1322) في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ومن المقرر تبعا لذلك أن يقدم التقرير التالي في موعد أقصاه ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٥ - وقيّم هذا التقرير حالة الأمن الراهنة في هاييتي، وما يمكن أن يواجهه من تهديدات في المستقبل والوسائل اللازمة للمجتمع الدولي كيما يساعد حكومة هاييتي على مجابهتها؛ ويتضمن التقرير توصياتي بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في هاييتي؛ ويضي بشروط تقديم التقارير التي تنص عليها الفقرة ١٤ من القرار ٩٤٠ (١٩٩٤).

- ٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الولايات المتحدة الأمريكية بانتظام تقارير إلى مجلس الأمن عن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات، وفقا للفقرة ١٣ من القرار ذاته.
- ٧ - ومما يذكر أنني قمت، بناء على دعوة من الرئيس جان برتراند أريستيد، بزيارة هايتي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وخلال تلك الزيارة، أتيحت لي فرصة عقد مشاورات مستفيضة ومتعمقة مع الرئيس ورئيس الوزراء سمارك ميشيل وكبار وزرائه.
- ٨ - وقام ممثلي الخاص بزيارة هايتي في ثلاث مناسبات وسيتخذ عما قريب مقرا له هناك. وكان الرئيس أريستيد يستقبله في كل زيارة من زيارته. كما اجتمع مرارا مع رئيس الوزراء وغيره من أعضاء الحكومة والبرلمانيين والدبلوماسيين الأجانب والزعماء الدينيين والسياسيين والنقابيين وممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الشعبية.
- ٩ - ويستند هذا التقرير أيضا إلى التقييمات الميدانية التي قام بها العسكريون وأفراد الشرطة المدنية في الفريق المتقدم لبعثة الأمم المتحدة في هايتي وموظفو البعثة المدنية الدولية في هايتي. كما طُلب من ممثلي وكالات الأمم المتحدة في هايتي تقديم مدخلاتها عن طريق الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

#### ثانيا - الحالة الأمنية

##### ألف - الحالة قبل وزع القوة المتعددة الجنسيات

- ١٠ - في الشهور التي سبقت الوزع السلمي للقوة المتعددة الجنسيات في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، تزايدت أعمال العنف من جانب الدولة والتي ترتكبها القوات المسلحة الهايتية و "الملحقون" والجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي تزايدا كبيرا. ولاحظت البعثة المدنية الدولية في هايتي في تقريرها الذي يغطي النصف الأول من عام ١٩٩٤ (A/49/532/Add.3 و Corr.1) "تزايدا مخيفا في عمليات الإعدام دون محاكمة، والوفيات المشبوهة، وحوادث الخطف، والاختفاءات القسرية، والاغتصابات ذات الطابع السياسي" في المنطقة المتروبولية (الفقرة ٢٣). وتُداس حقوق الإنسان الأساسية في الداخل أيضا (الفقرة ٥٥). وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة ظهور الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي، التي تعمل في العديد من المواقع بالاشتراك مع أفراد القوات المسلحة الهايتية (الفقرة ٥٦). وخلص التقرير إلى أن هايتي "تمر بأزمة لم يسبق لها مثيل في ميدان حقوق الإنسان" وأن "الغاية من وراء الاضطهاد" هي "سحق الحركة المناصرة للديمقراطية وقطاع الطبقة العاملة والفلاحين المرتبط بها": (الفقرتان ٩٠ و ٩٣).

١١ - وخلال الفترة ذاتها، منحت القوات المسلحة الهايتية، تراخيص حمل السلاح لعشرات الآلاف من المدنيين، ووزعت الأسلحة بأعداد كبيرة. وانتشرت أعمال الابتزاز والتخريب.

باء - الحالة الأمنية الراهنة

١٢ - عقب وصول القوة المتعددة الجنسيات وما تبع ذلك من انحلال القوات المسلحة الهايتية، تحسنت حالة حقوق الإنسان. وتناقضت أعمال العنف ذات الطابع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان، وإن كانت الأعمال الفردية ما زالت تحدث بين حين وآخر، فقد قامت البعثة المدنية الدولية في هايتي، على سبيل المثال، بالتحقيق في عمليات لضرب المحتجزين قام بها أفراد من القوات المسلحة الهايتية. كما تلقت تقارير عن اعتداءات عنيفة قام بها رؤساء القطاعات السابقون أو "الملحقون" أو أفراد من الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي المزعومة. غير أنه منذ مقتل النائب الثاني لرئيس بلدية ميريباليه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، لم تسمع البعثة المدنية الدولية في هايتي بوقوع عمليات قتل منسوبة إلى القوات العسكرية أو شبه العسكرية السابقة.

١٣ - وبوسع الهايتيين الآن أن يتمتعوا بحقوقهم الأساسية، ولا سيما حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات وحرية الاجتماع. ومع ذلك فقد أفاد السكان في عدد من الأماكن ولا سيما في أجزاء من منطقة ارتيبونيت بأن الخوف يمنعهم من الاجتماع أو التظاهر وذلك لاستمرار أنشطة أفراد الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي أو "الملحقين" السابقين. وقد وقعت عمليات اعتقال لأسباب سياسية قام بها موظفون قضائيون محليون مرتبطون بالجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي، ولكن عمليات الاعتقال بسبب التعبير عن الآراء السياسية توقفت إلى حد بعيد. وخرجت أعداد كبيرة من المشردين من مواقع اختبارها وعادت إلى ديارها. وبوجه عام، هناك شعور بالحرية وإحساس بالأمن الذي لم يكن موجوداً من قبل. ويلاحظ ذلك بشكل خاص في المناطق التي جرى وزع القوة المتعددة الجنسيات فيها.

١٤ - ولم تدم طويلاً موجة أعمال الانتقام والقصاص التي وقعت قبل عودة الرئيس جان برتراند أريستيد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وبعدها مباشرة. ودعا الرئيس تكراراً إلى المصالحة، واستجاب السكان إلى نداءاته.

١٥ - ومن الناحية الأخرى، فقد أوجد انهيار القوات المسلحة الهايتية وحل هيئة رؤساء القطاعات فراغاً أمنياً أسهم في حدوث زيادة ملموسة في أعمال قطع الطريق والإجرام في جميع أنحاء البلد. وهذا الاتجاه يصعب تقييمه بالنظر إلى عدم وجود سجلات إحصائية من ناحية، وأثر تحسين الإبلاغ، من ناحية أخرى.

١٦ - وفي بورت - أو - برينس، يبلغ عن حدوث عمليات قتل يومية تقريباً. وتقوم مجموعات مجهولة باغتصاب السلع والأموال من التجار المحليين. وتقيم مجموعات إجرامية أخرى حواجز على الطرق لإيقاف المركبات ونهب ركبائها.

١٧ - وفي الريف، يجري الإبلاغ يوميا عن حادث وفاة جنائية أو اثنين. وفي عدد من المقاطعات، يبلغ السكان عن اعتداءات مستمرة من جانب رؤساء القطاعات وعن وجود عصابات مؤلفة من "الملحقين" السابقين أو أفراد الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي السابقين. وحتى الآن تسعى هذه العصابات إلى تخويف أفراد المنظمات الشعبية المحلية بدلا من ارتكاب أعمال العنف الفعلية. وتنشط هذه الجماعات بصفة خاصة في منطقة ارتيبونيت. وفي بعض المناطق، يستبد القلق بالسكان إلى حد يبذون معه على استعداد للترحيب بعودة رؤساء القطاعات السابقين. كذلك تؤدي النزاعات على الأراضي، وكثير منها قائم منذ أمد بعيد، إلى وقوع أعمال العنف، إذ أنها الآن لم تعد بعد مكبوحة الجماع نتيجة لمساعدة القوات المسلحة الهايتية لأحد أطراف النزاع.

١٨ - وليس هناك دليل حتى الآن على أن هذه الأعمال الإجرامية قد ارتكبت بدوافع سياسية. ومع ذلك، فغالبا ما ترتكبها عصابات مسلحة مزودة بأسلحة نارية كثيفة النيران، بما في ذلك الأسلحة الآلية، مما يدل على وجود صلة محتملة بالشبكات شبه العسكرية السابقة. وأيا كانت دوافع أعمال العنف هذه فهي تؤثر فعلا على الأمن وستؤدي إلى زعزعة الاستقرار ما لم يتم كبح جماحها.

١٩ - وحتى وقوع حادث ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عندما تعرض اثنان من أفراد القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة لاعتداء عند حاجز طريق في غونايف قُتل فيه أحدهما وواحد ممن اعتدوا عليهما، لم يقع فعليا أي حادث ضد الأفراد الدوليين منذ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وهو تاريخ المواجهة بين القوة المتعددة الجنسيات والقوات المسلحة الهايتية في كاب هايتيان.

#### جيم - تهديدات الاستقرار في المستقبل

٢٠ - لا يزال الأمن النسبي الذي يتمتع به الشعب الهايتي هشاً جداً. فالبيئة السياسية والاجتماعية السائدة الآن تنطوي على عوامل كثيرة يمكن أن تفضي إلى عدم الاستقرار في المستقبل، وهذه العوامل هي:

(أ) بغض أفراد القوات المسلحة الهايتية السابقين؛ وبخاصة أولئك الذين تم تسريحهم، واحتمال استمرار وجود الشبكات شبه العسكرية وتوافر الأسلحة؛

(ب) تزايد الشعور بالإحباط لعجز النظام القضائي عن تناول الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان والإجرام الحالي؛

(ج) تأخر ترجمة التدابير الاقتصادية والبرامج الإنمائية إلى تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للغالبية الفقيرة من السكان؛

(د) التوتر الإضافي الذي قد ينشأ عن الانتخابات المقبلة.

٢١ - وترد أدناه مناقشة لكل من العوامل السابقة. ولا بد من أخذها مأخذ الجد، ولكنها لا ينبغي أن تجعل الناس ينسون أن الرئيس أريستيد عاد إلى بلد مدمر منذ ثلاثة أشهر فقط، ولم تمض عشرة أسابيع على تولي حكومته مقاليد الأمور. وقد تحقق الكثير خلال هذه الفترة، ولكن نفاذ صبر السكان الذين عانوا كثيرا ولأمد طويل أمر مفهوم. ويتطلب استقرار البلد في المستقبل أن يفي المجتمع الدولي بحسم بالتزامه بتقديم المساعدة لحكومة هايتي من أجل تحقيق هدفها المتمثل في إعادة بناء الدولة.

#### دال - القوات العسكرية وشبه العسكرية

٢٢ - يعتبر شعب هايتي أن القوات المسلحة الهايتية، مع وجود استثناءات قليلة، هي التي قامت باضطهاده في الماضي. وينظر إليها على أنها فاسدة وأنها تؤوي القتلة في كثير من الحالات. ولذا فإن القرار المتخذ بتخفيض حجم الجيش يحظى بتأييد واسع النطاق من جانب السكان. وفي الواقع، كان هناك عدد متزايد من الدعوات الصريحة لتسريح القوات المسلحة الهايتية تماما.

٢٣ - وبالنسبة لما يتبقى من القوات المسلحة الهايتية، فإن ما يشوب خطط الحكومة ومن اضطراب ولا سيما بشأن تعويض وإعادة تعيين الضباط والجنود المسرحين الذين لم يختاروا في قوة الأمن العام المؤقتة والذين لن يحتفظ بهم في الجيش الجديد قد أدى إلى ضيق شديد. وتدل الأحداث التي وقعت في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ في مقر قيادة القوات المسلحة الهايتية على كل من الغضب الذي ينتاب أفراد القوات المسلحة الهايتية المطرودين والعداوة التي يكنها مواطنو هايتي العاديين لهم.

٢٤ - ويجري اتخاذ خطوات من أجل إعادة تهيئة أسباب الاستقرار للأفراد المسرحين الذين أبلغوا أنهم ستقدم لهم وظائف في وزارات الزراعة والأشغال العامة والصحة. وقد شجعوا أيضا على الانضمام إلى برنامج إعادة التدريب الذي تضطلع به المنظمة الدولية للهجرة والذي بدأ لتوه. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم سيتلقون مدفوعات إنهاء الخدمة المستحقة لهم قانونا. بيد أنه مازال يتعين وضع خطة واضحة لإعادة تهيئة أسباب الاستقرار.

٢٥ - ولم تعد الشبكات شبه العسكرية تتسم بالوضوح. ولكن الهايتيين يسارعون بالإشارة إلى أنها لم تنزع أسلحتها أو تفكك بصورة فعالة. ويشيرون أيضا إلى أنه بالرغم من التحول المفاجئ للسيد ايمانويل كونستانط إلى القيم الديمقراطية وتأييده الحماسي للمصالحة الوطنية فمن الصعب التصور بأن منظمته، الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي، قد تحولت إلى حزب سياسي مشروع. ويستشهد الهايتيون بخبراتهم السابقة كي يوضحوا أن رحيل بعض قادة الشبكات شبه العسكرية إلى المنفى أو اختفائهم عن الأنظار العامة ليس ضمانا بأن تلك الجماعات المخيفة لن تعاود الظهور مستقبلا.

٢٦ - كما لم تتوقف الممارسات القديمة المرتبطة بالشبكات شبه العسكرية تماما. فمازال بعض رؤساء القطاعات ومساعدوهم يحاولون كسب معيشتهم عن طريق ترويع الآخرين وابتزازهم. ولا توجد أدلة قوية

إلا في عدد محدود من الحالات. ومع هذا، فإن الإشاعات المستمرة، وإن لم يرقم عليها دليل، ترى أن تلك الممارسة شائعة.

٢٧ - وتشير الإشاعات، التي تنكرها القوة المتعددة الجنسيات، إلى أن حتى زعماء الانقلاب وأتباع دوفالير البارزين يعودون سرا من المنفى لحضور اجتماعات في قلب بورت أو برينس. ويعتقد المراقبون الهايتيون ذوو الخبرة أن هذه الجماعات كانت تعتمد اعتمادا تاما على حماية قيادة الجيش لها. ويعتقدون أنه من المشكوك فيه أن يمكن لرؤساء القطاعات "والملحقين" ومن شابههم أن يقوموا بأي عملية رئيسية منسقة مع رحيل قيادة الجيش.

٢٨ - بيد أنه من الوقائع السياسية أن عددا كبيرا من الهايتيين يشعر بانعدام الأمن. فهم يذكرون أن الشبكات شبه العسكرية كانت مسلحة تسليحا جيدا وبالرغم من أن أحدا لا يعرف بالدقة عدد الأسلحة التي مازالت في أيدي "الملحقين" السابقين وأعضاء الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي ومن إلى ذلك، فإن الاعتقاد العام يسود بأن أسلحة كثيرة مازالت مخبأة. وفي أثناء عملية مسح قامت بها الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في الريف، أبلغت الشرطة بأن كميات كبيرة من الأسلحة قد خبئت ودفنت في الجبال، بيد أن تلك المزاعم لم يرقم عليها أي دليل.

٢٩ - وقد تصرفت القوة المتعددة الجنسيات بناء على جميع المعلومات التي تلقتها. وفي كثير من الأحيان لم تكتشف أي أسلحة. ومع ذلك، فإن من سياسة القوة المتعددة الجنسيات أن تتابع تقصي كل الأدلة التي تقدم إليها. وآمل في ألا يؤدي استمرار برنامج نزع السلاح إلى استرداد المزيد من الأسلحة فحسب بل وهذا هو الأهم، أن يفرض أيضا إلى طمأننة السكان بأن الشبكات العسكرية البغيضة لن تمارس على الإطلاق حكم الرعب مرة أخرى.

#### هاء - انعدام العدالة والقصاص المحتمل

٣٠ - يحتل اصلاح النظام القضائي مكانا متقدما في قائمة أولويات الحكومة. وعدد المسؤولين القضائيين غير كاف ونوعيتهم غير جيدة كما أن انعدام البنية الأساسية الداعمة لهم أمر قديم العهد. وفي قلة من الأماكن، مع هذا، يحظى المسؤولون القضائيون الذين لديهم بعض الكفاءة بقدر من ثقة الجماهير. ولكن في أماكن كثيرة جدا يشوب الحالة الاضطراب ولا يعمل النظام القضائي كما ينبغي. وقد أحرز تقدم ضئيل حتى الآن في إقرار "المفوضيات الحكومية" أو الاستعاضة عنها، مع أنه يوجد لبعضها سجل في التورط عن كذب في انتهاكات حقوق الإنسان في ظل نظام الأمر الواقع.

٣١ - ويجري الاعراب عن الاحباط المتزايد إزاء عدم قدرة النظام أو عدم استعداداه لمقاضاة منتهكي حقوق الإنسان أو المجرمين العاديين. وقد يؤدي هذا إلى حدوث موجة من الاقتصاص والانتقام من جانب

ضحايا العنف الماضي والحالي. وقد وردت أنباء عن حدوث زيادة ملحوظة في أنشطة جماعات الاقتصاص المحلية في غضون الأسابيع القليلة الماضية ولا سيما في بورت أو برينس وكاب هايتين وبورت دي باي.

٣٢ - ووفقا لأحكام الدستور، يفترض أن يختار القضاة من قوائم تضعها الجمعيات التشريعية المحلية، ولكنها غير موجودة بعد. وقد أعربت فرنسا وكندا والولايات المتحدة معا عن استعدادها لمساعدة الحكومة في برنامجها للإصلاح القضائي. وقد تقدم الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بمقترحات يمكن تنفيذ بعضها عن طريق البعثة المدنية الدولية في هايتي. وستستغرق جميع تلك المشاريع وقتا حتى تظهر إلى حيز الوجود كي تتصدى للأسباب الجذرية لعدم كفاية النظام القضائي الهايتي ولو أنه سيتعين أيضا تسوية مشاكل أخرى من قبيل المستوى المنخفض للمرتبات، وهو السبب الرئيسي لتفشي الفساد.

٣٣ - وصادف إنشاء الرئيس أريستيد للجنة العدالة وتقصي الحقائق في وقت مبكر من هذا الشهر، قبولا طيبا لدى منظمات حقوق الانسان. وإذا تمكنت هذه اللجنة من إنجاز ولايتها بالطريقة التي يتوقعها منها عامة الجمهور فإن هذا سيساعد على الحد من الاحباط على الصعيد الشعبي.

٣٤ - وتوجد أيضا حاجة، بالإضافة الى المحاكم التي تعمل على نحو سليم، الى سجون لائقة حيث يمكن أن يحتجز السجناء ويعاملوا بطريقة إنسانية. وفي الوقت الحالي، يعيش السجناء في ظل ظروف مروعة دون أي عناية طبية وعادة ما تزودهم أسرهم بالغذاء. ولا يحتفظ بأي سجلات في كثير من مراكز الاحتجاز. وعمليات الهروب شائعة. وقد قامت القوة المتعددة الجنسيات، من خلال مبادرة اتخذتها القوات الخاصة أساسا، بالارتقاء بمستوى السجون في بعض المواقع. ولكن توجد حاجة ماسة الى خطة شاملة لتحسين المرافق وإعادة تنظيم نظام الاحتجاز. وقد قام وفد من مركز حقوق الانسان في جنيف والتابع للأمانة العامة وفرع مكافحة الجريمة في فيينا بإيلاء اهتمام خاص لهذه المشكلة. وقد يتمكن برنامج الأغذية العالمي من وضع برنامج لتغذية السجناء، إذا طلبت حكومة هايتي ذلك.

#### واو - المشاكل الاقتصادية واستياء السكان

٣٥ - إن عودة الرئيس أريستيد والوعود المتكررة بتقديم المعونة من جانب زعماء العالم والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية قد زادت كثيرا من توقعات الجميع في الحصول على الوظائف والتعليم والحياة الأفضل. ولا يمكن أن يتوقع من الحكومة أن تلبي تلك التوقعات في أقل من شهرين بعد تشكيلها. ولكن الشعب الهايتي الذي يؤثر عنه الصبر بدأ يشكو من ارتفاع الأسعار والبطالة. وفي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر نظمت مظاهرة حول هذين الموضوعين من جانب "Ti Kommunité Légliz" وهو تجمع لمنظمات القواعد العريضة الدينية. وقد وقعت حوادث أخرى من قبيل مظاهرة قام بها الأشخاص العاطلون عند وزارة المالية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر واضطر أفراد القوات المسلحة التابعين للولايات المتحدة ومراقبو السلم الدوليون الى تفريقها. ويبدو أن عدد هذه المظاهرات آخذ في التزايد في بورت أو برينس.

٣٦ - وتوافر الكهرباء ضروري لاستئناف النشاط الاقتصادي، بما في ذلك صناعات التجميع والصناعات التحويلية الخفيفة. ولها أثر هام على الحالة النفسية للسكان وعلى سلامتهم أيضا نظرا لظهور ارتباط مباشر بين عمليات التعطيم والجرائم. وقد وافق العسكريون من الولايات المتحدة على أن يظلوا مسؤولين عن توصيل الوقود حتى منتصف كانون الثاني/يناير، كما طلب منهم أن يؤجلوا لثاني مرة ما يعتزمونه من تحويل السلطة الى الهايتيين. وحتى عندما يمكن اتخاذ الترتيبات لعملية تسليم ناجحة، فسيتعين التصدي لثلاث مسائل: التخفيض الموسمي في إنتاج الطاقة من محطة توليد الطاقة الكهرمائية في بليغري؛ وإصلاح المعدات التي لا تعمل حاليا؛ وإدارة شبكة كهرباء هايتي.

٣٧ - وقد أعدت الحكومة ميزانية للسنة المالية ١٩٩٥ ويتوقع حاليا الوفاء بجميع الشروط المسبقة (خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي، وسداد المتأخرات من الديون الخارجية، وما إلى ذلك) مما يسمح لكل من البرامج الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف بأن تدخل مرحلة التنفيذ.

٣٨ - وتضطلع منظومة الأمم المتحدة بالفعل بنصيبها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وكلها ممثلة في هايتي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أزجي التحية لموظفيها الميدانيين الذين عملوا طوال السنوات القليلة الماضية وساعدوا شعب هايتي دون أن يعرضوا أنفسهم أو منظماتهم للشبهات مع نظام الأمر الواقع. ويجب إزجاء التحية أيضا الى المنظمات غير الحكومية التي تقوم بعمل جيد أيضا في هايتي. بيد أن المنظمات غير الحكومية قد تقترب بسرعة من نقطة التشبع في قدراتها التنفيذية ولا يمكن للبلدان المانحة أن تعتمد عليها في تنفيذ جزء كبير من برامجها الإنمائية. ويوجد مجال كبير لزيادة قدرة هايتي نفسها على الاستيعاب من خلال مختلف خطط المساعدة المخصصة في كل من النداء المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وفي برنامج الانتعاش الاقتصادي الطارئ تحت فصل "الحكم".

٣٩ - ولا يمكن زيادة التشديد على أهمية التنمية الاقتصادية. فهايتي بلد فقير فقرا مدقعا بأي مقياس، وقد أدت الأزمة الأخيرة الى إلحاق المزيد من الأضرار بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية. وقد دأب الرئيس أريستيد نفسه، وهو الواعي تماما بوقائع بلده، على تكرار أن هدفه في المراحل الأولى من النظام الجديد سيقصر على أن ينتقل بهايتي "من البؤس الى الفقر".

#### زاي - المصالحة والانتخابات

٤٠ - بدأت العملية الانتخابية بإنشاء المجلس الانتخابي المؤقت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وافتتاحه في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد اعتمد المجلس مشروع قانون للانتخابات ومن المقرر الإعلان قريبا عن مواعيد الانتخابات. ويجري تقديم المساعدة التقنية للعملية الانتخابية على مرحلتين. وقد بدأت المرحلة التحضيرية بزيارة قامت بها بعثة لتقييم الاحتياجات في الفترة من ٢٦ تشرين الأول/



أكتوبر الى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. أما المرحلة الثانية التي سيقدم فيها معظم المساعدات التقنية فقد بدأت بإنشاء المجلس الانتخابي المؤقت.

٤١ - ونظرا للسياق السياسي الحالي يتعين توقع حدوث توترات قبل الانتخابات وفي أثناء إجرائها وبعدها. وبينما لا يتوقع كثيرا من الهايتيين أن يترتب على الانتخابات التشريعية والمحلية انفعالات انتخابية بالغة، فإنهم لا يستبعدون وجود محاولات عنيفة لإيقاع الاضطراب بالعملية، كما لا يستبعدون احتمال أن يوفر وقت الانتخابات فرصة لكي يسوي الأفراد حساباتهم الشخصية. ويشددون، بصفة خاصة، على الحاجة الى وجود أمن أفضل في الريف. ويعتقدون أن في حالة ضمان الأمن على نحو واضح فإن الدعوات الموجهة من الرئيس بالاشتراك في الانتخابات، مقترنة بحملة فعالة للتربية الوطنية ينبغي أن تضمن مشاركة طيبة في الانتخابات وستقبل النتائج بوصفها حرة ونزيهة.

### ثالثا - قوات الأمن الهايتية

#### ألف - قوة الأمن العام المؤقتة

٤٢ - كان عدد أفراد قوة الأمن العام المؤقتة الذين تلقوا التدريب من البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية بموجب اتفاق ثنائي مبرم بين هايتي والولايات المتحدة نحو ٣ ٠٠٠ شخص، في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد حضر رجال الشرطة المؤقتون دورة تدريبية مدتها ستة أيام وتتناول أساسا مسائل حقوق الانسان ومدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بانفاذ القوانين.

٤٣ - وقد تم اختيار أفراد قوة الأمن المؤقتة من القوات المسلحة الهايتية بواسطة لجنة هايتية مؤلفة من ٤ ضباط برتبة عقيد ويرأسها قائد عام القوات المسلحة الجديد، الجنرال برناردان بواسون. وأثارت بعض المنظمات الشعبية، مثل مكتب "العدل والسلام" في غونايف، الشكوك حول عملية الفحص حيث ادعت هذه المنظمة قبول بعض المعروفين باخلالهم بحقوق الانسان. ومن جهة أخرى، وجهت الانتقادات للجنة أيضا، لعدم اتاحة للأفراد العسكريين المرفوضين إمكانية الدفاع عن حالتهم. ولم تشمل الدورة الأساسية ضباط القوات المسلحة الهايتية الذين تزيد رتبهم عن رتبة نقيب ويمكن أن تقدم لهم دورات تدريبية خاصة في كانون الثاني/يناير، بعد اجتياز عملية الفحص.

٤٤ - ووضع الرئيس اريستيد قوة الأمن العام المؤقتة تحت قيادة لجنة ثلاثية يرأسها الميجور داني توسان، وهو مسؤول أمام وزير العدل. وهذا يساعد على توضيح كيف ستعمل قوة الأمن العام المؤقتة وتحت أي قيادة.

٤٥ - ويعمل أفراد قوة الأمن العام المؤقتة بالتعاون مع نحو ٨٠٠ من مراقبي الشرطة الدوليين، أي بمعدل يزيد عن مراقب شرطة دولي واحد لكل أربعة من رجال الشرطة المؤقتة الهايتية. ومراقبو الشرطة الدوليون

موزعون في ١٠ مدن الى جانب بورت - أو - برينس، وقاموا بزيارة ١٢٠ موزعا. ويقدمون لأعضاء قوة الأمن العام المؤقتة ساعتين من التدريب أثناء العمل يوميا، على أساس برنامج تدريبي منظم. غير أنه لم يتم بعد وزع رجال الشرطة المؤقتين في بعض المناطق، في الشمال والجنوب الغربي على سبيل المثال.

٤٦ - ويختلف قبول السكان لقوة الأمن العام المؤقتة من مكان لآخر. ويقال إنه آخذ في التحسن، وذلك بمساعدة وزارة الاعلام والتنسيق التي شنت حملة اذاعية لشرح الحاجة الى قوة الشرطة والمهام المطلوبة منها.

٤٧ - ووفقا لما أبلغه مراقبو الشرطة الدوليون، فإن أداء قوة الأمن العام المؤقتة جيد، بصورة شاملة. ويحضر أفرادها للعمل ويقومون بدوريات ويزدادون ثقة، وإن كانوا لم يعملوا دون دعم مراقبي الشرطة الدوليين إلا في حالات قليلة. ومع ذلك قاموا بالبقاء القبض على المجرمين المزعومين دون مساعدة، في بعض الحالات.

٤٨ - غير أن الحالة المعنوية لعدد كبير منهم منخفضة، وليس لديهم الحافز القوي، ويفتقرون الى النظام في كثير من الأحيان. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيا الى الغموض المحيط بمستقبلهم. وسوف يجري الاستعاضة عنهم تدريجيا بقوة الشرطة الوطنية (انظر أدناه). التي ينتظر أن يصل قوامها الى ٣ ٠٠٠ فرد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ومما يبدو، في هذه المرحلة، أن نحو ثلث أعضاء قوة الأمن العام المؤقتة (١ ٠٠٠ فرد) سينضمون الى الجيش الجديد. وسيسمح للباقي بالتقدم للالتحاق بالشرطة الوطنية في حالة استيفائهم للمعايير الأكاديمية والمعايير الأخرى فقط، ولن يتمكن من استيفائها سوى عدد قليل.

٤٩ - ومن العوامل الأخرى المضعفة للروح المعنوية أن عمليات الاعتقال لا تلقى المتابعة السليمة إلا في حالات قليلة وذلك لعدم وجود نظام فعال للعدالة وسجون لائقة. فإذا تعذر تقديم المجرمين المزعومين للقضاء في غضون ٤٨ ساعة، يطلق سراحهم، وتكون لهم حرية الانتقام لأنفسهم ومتابعة أنشطتهم الاجرامية.

٥٠ - وبالإضافة الى عدم تدريب أفراد قوة الأمن العام المؤقتة التدريب الكافي، وعدم الترحيب بهم في بعض الأحيان وما يعانونه من ضعف في الروح المعنوية، فإنهم يفتقرون الى المعدات الأساسية، لا سيما معدات الاتصالات والمركبات. وهنا أحث الحكومات الوطنية والوكالات الانمائية مرة أخرى على تعجيل تنفيذ برامج المعونة المطلوبة لتوفير مجرد الحد الأدنى من المعدات اللازمة، على الأقل.

#### باء - المتدربون في غوانتنمو

٥١ - وصل نحو ٥٠ من مواطني هايتي الذين دربتهم سلطات الولايات المتحدة في غوانتنمو الى هايتي قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر، وقد تلقى هؤلاء الشبان والشابات تدريبا تتراوح مدته بين اسبوعين اثنين

وثلاثة أسابيع كمساعدى شرطة ولم تعط لهم أسلحة ولم يتم تدريبهم على استعمالها. وتشير التقارير الأولية الى أنهم طواقون الى الاضطلاع بمسؤولياتهم ويحظون بحسن القبول لدى السكان. غير أنه لم يمر الوقت الكافى لتقييم آداؤهم وتعاونهم مع قوة الأمن العام المؤقتة. ومازال يتعين تحديد مسألة ادماجهم فى سلسلة القيادة ومركزهم.

#### جيم - رجال الشرطة المدربون فى كندا

٥٢ - جرى تدريب نحو ١٠٠ من مواطنى هايتى المغتربين لمدة ثلاثة شهور فى كندا، وينتظر وصولهم الى هايتى قريباً. وبالرغم من افتقارهم الى التجربة الفعلية، سيكون هؤلاء أول مجموعة حضرت دورة تدريبية عادية. ولم يتضح بعد ما هية مهمتهم وكيفية ادماجهم فى الشرطة الوطنية فى المستقبل.

#### دال - الشرطة الوطنية

٥٣ - اعتمد البرلمان قانون انشاء الشرطة المدنية الهايتية فى ٣٠ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩٤، وأصدر الرئيس أريستيد القانون فى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويجرى تسجيل واختيار المرشحين للشرطة الوطنية. وبالرغم من أن معايير الاختيار تتضمن حداً أدنى من التعليم يتمثل فى الصف العاشر بالنسبة لمدرسة الشرطة وفى شهادة "البكالوريا" بالنسبة لأكاديمية الشرطة، من المنتظر أن يصل عدد المتقدمين الى عشرات الآلاف.

٥٤ - ومن المقرر أن تبدأ أول دورة مدتها أربعة شهور فى الأكاديمية فى ٣٠ كانون الثانى/يناير ١٩٩٥. وفى كل شهر، سيبدأ نحو ٣٧٥ من المتقدمين تدريبهم من قبل البرنامج الدولى للمساعدة فى التدريب على التحقيقات الجنائية الذى عين معلمين من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا والنرويج. ومن المنتظر وزع الخريجين الأول فى الميدان فى أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٥.

#### هاء - القوات المسلحة

٥٥ - فى ٦ كانون الثانى/يناير ١٩٩٥، وقع الرئيس أريستيد مرسوماً يأذن بإنشاء لجنة لاعادة تشكيل هيكل القوات المسلحة فى هايتى، يرأسها وزير الدفاع. الجنرال ويلتان ليريسون وتشمل عدة أعضاء من القيادة العليا الحالية، من بينهم الفريق بواسون. وسوف تضع القواعد لإنشاء جيش جديد قوامه ٥٠٠ ١ جندي. ولم توضع خطط عملية إعادة التشكيل الهيكلى المذكورة فى شكلها النهائى. وإن كان مما يبدو أن الجيش الجديد سيتألف من ثلاث كتائب ذات مهارات مهنية عالية. وسيلزم توفير التدريب فى أقرب وقت ممكن.

#### رابعاً - بعثة الأمم المتحدة في هايتي

٥٦ - تتألف بعثة الأمم المتحدة في هايتي من عناصر مدنية وعسكرية ومن الشرطة تحت رئاسة ممثلي الخاص، السيد أخضر ابراهيمي. وستعمل على نحو وثيق مع البعثة المدنية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومديرها مسؤول أمام ممثلي الخاص، وكذلك أمام الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

#### ألف - الولاية

٥٧ - ينص قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) على أن تقوم بعثة الأمم المتحدة في هايتي بمساعدة حكومة هايتي الديمقراطية على الوفاء بمسؤولياتها فيما يتصل بما يلي:

(أ) تثبيت البيئة الآمنة والمستقرة التي تتحقق خلال مرحلة عمل القوة المتعددة الجنسيات وحماية الموظفين الدوليين والمنشآت الرئيسية؛

(ب) اكساب القوات المسلحة الهايتية المهارات المهنية اللازمة، وإنشاء قوة شرطة مستقلة؛

(ج) تهيئة بيئة تفضي الى تنظيم انتخابات تشريعية حرة وعادلة، تدعو اليها تلك السلطات وترصدها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية. عندما تطلب اليها السلطات ذلك.

٥٨ - ولن تكون الظروف السائدة في هايتي عندما يحين وقت احلال بعثة الأمم المتحدة في هايتي مكان القوة المتعددة الجنسيات هي نفس الظروف التي كانت متوقعة عند اعتماد القرارين ٨٦٧ (١٩٩٣) و ٩٤٠ (١٩٩٤). ولذلك قد يلزم تكييف ولاية البعثة للأحوال الموجودة على أرض الواقع.

٥٩ - على سبيل المثال، كان المفروض أن يكون كبار قادة الجيش الهايتي قد رحلوا ولم يكن من المتوقع أن تنهار القوات المسلحة الهايتية في ظرف أيام، تاركة البلد دون قوة أمن من أي نوع. وفي هذه الظروف، لم يكن من الممكن ارجاء انشاء قدرة شرطة هايتية الى المرحلة الثانية عندما تقوم بعثة الأمم المتحدة في هايتي بتدريب قوة الشرطة الجديدة. ويمكن تفهم أن القوة المتعددة الجنسيات تقدمت وبدأت تدريب قوة الأمن العام المؤقتة، كإجراء طارئ. وفي الوقت نفسه، قامت الولايات المتحدة، من خلال اتفاق ثنائي مع حكومة هايتي، بإنشاء أكاديمية الشرطة التي سوف تبدأ في تدريب قوة الشرطة الوطنية الجديدة قبل نهاية الشهر الجاري، كما أشرنا من قبل.

٦٠ - غير أن اضطلاع بعثة الأمم المتحدة في هايتي بالمهام المعهودة اليها أساساً بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٧ (١٩٩٣) و ٩٤٠ (١٩٩٤) يظل سليماً، ولكن ينبغي مراعاة ما حدث والأهداف الجديدة للحكومة على السواء في تنفيذ القرارين.

٦١ - وفيما يتعلق بالجيش، نص القرار ٨٦٧ (١٩٩٣) على أن تقوم بعثة الأمم المتحدة في هايتي، بالإضافة الى توفير برنامج تدريب للقوات المسلحة الهايتية، بوزع وحدة للانشاءات العسكرية تعمل مع جيش هايتي في تنفيذ المشاريع الانشائية المتصلة بتحديث الجيش والتي تعم فائدتها على السكان المدنيين (مثل بناء الطرق وحفر الآبار وما الى ذلك). وكما ذكرت في الفقرات ١٣ و ١٥ من تقرير المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ (S/26352)، جرى تصميم هذه المشاريع بالتشاور مع الحكومة، بما يوفر للأفراد العسكريين تدريباً أثناء العمل يكسبهم مهارات في مجال الانشاءات والمجالات الهندسية، بما في ذلك المهارات غير القتالية في المجالات المتصلة بالتأهب للكوارث والاغاثة في حالات الكوارث. وسيلزم تمويل مواد التشييد والنفقات الأخرى المتصلة بولاية البعثة والتي لا تمويل عادة من الأنصبة المقررة في بعثات حفظ السلم، بشكل منفصل عن طريق صندوق استئماني، أذن بإنشائه بموجب الفقرة ١٠ من القرار ٨٦٧ (١٩٩٣).

٦٢ - وبالمثل، ستعدّل مهمة بعثة الأمم المتحدة في هايتي في قطاع الشرطة لتوافق الواقع الجديد، بيد أن عنصر الشرطة المدنية ببعثة الأمم المتحدة في هايتي سيساعد في انشاء وتنظيم قوة شرطة وطنية مستقلة عن القوات المسلحة. وسأقوم وفقاً لذلك، برصد وتوفير التوجيه والتدريب لقوة الأمن العام المؤقتة على جميع مستوياتها، وبعد ذلك، للشرطة الوطنية. وسيكون لوجود القوة في جميع أنحاء هايتي وما يمثله أفرادها من قدوة حسنة أثر طيب على أسلوب الاضطلاع بأعمال الشرطة في هايتي في الحاضر والمستقبل. وستؤدي الصلات الوثيقة التي أقامها أعضاء الشرطة المدنية والفرقة المتقدمة مع مراقبي الشرطة الدوليين الى تعزيز قدراتهم بتمكينهم من الاستفادة من خبرة زملائهم أثناء مرحلة القوة المتعددة الجنسيات.

٦٣ - وستيسر بعثة المساعدة في هايتي، بمساعدتها على تثبيت بيئة آمنة ومستقرة، تنظيم الحكومة لانتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة، تتأج في تحقيق الانتقال السلمي الى حكومة منتخبة حديثاً في شباط/فبراير ١٩٩٦.

#### باء - قواعد الاشتباك

٦٤ - ستحدد قواعد الاشتباك الخاصة ببعثة الأمم المتحدة في هايتي وفقاً لولايتها بموجب القرار ٩٤٠ (١٩٩٤). ووفقاً للممارسة المعتادة، فإن هذه القواعد ستخول استخدام القوة ممارسة لحق الدفاع عن النفس، بما في ذلك مجابهة المحاولات التي تتم بالقوة لإعاقة تنفيذ ولاية البعثة. ويجوز للمفهوم المتعلق بتقديم "المساعدة" إلى حكومة هايتي في مجال دعم الأمن والبيئة المستقرة اللذين تحققا خلال مرحلة القوة المتعددة الجنسيات، يجوز له أن يشتمل على استخدام القوة ما لم تكن هناك وسائل أخرى كافية أو متاحة من أجل الغرض المذكور أعلاه. وسيقوم ممثلي الخاص، بالتشاور مع قائد العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، وبالتعاون الوثيق مع الرئيس أريستيد وحكومته، بتحديد مستوى هذه المساعدة على الأرض في ضوء الظروف السائدة.

٦٥ - وكما ورد في الفقرة ٩ من تقرير المورخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/828)، لن تشمل المساعدة المقدمة من العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في هايتي في مجال دعم النظام العام المهام التي تتصل بالقانون والنظام مثل اعتقال الأفراد واحتجازهم ومحاكمتهم. وسيكون الاستثناء الوحيد من ذلك هو اعتقال الأشخاص الذين يعتدون على أفراد القوة والذين يعرضون للخطر بصورة أخرى ولاية البعثة، على أن يكون الاعتقال مقصوراً على فترة وجيزة إلى أن يتم تسليم الأشخاص المعنيين إلى السلطة المختصة في هايتي.

#### جيم - هيكل العنصر العسكري

٦٦ - سيتألف العنصر العسكري المكون من ٦٠٠٠ فرد من خمس كتائب مشاة، بما في ذلك عناصر القوات الخاصة وعدد من وحدات المساندة، بما في ذلك كتيبة شرطة عسكرية، ووحدة هندسية، وعناصر سوقية، وبعض عناصر المساندة الأصغر حجماً مثل ما يتعلق منها بمراقبة الحركة، والإعلام العسكري، وعبارات السواحل، والاتصالات. وستوزع هذه العناصر على عشرة مواقع في خمسة قطاعات في جميع أنحاء البلد، مع إيلاء اهتمام خاص لبورت - أو - برينس وكاب هايتين. وسيشمل العنصر العسكري أيضاً قوة للرد السريع، استناداً إلى الأصول المتاحة من قوات المشاة وطائرات الهليكوبتر، ويكون مقرها في بورت - أو - برينس. وستقوم قوة الرد السريع بالرد على أي حادث يقع في أي مكان في البلد يتعذر فيه على قائد القطاع المعني التصدي له في حينه. وستستخدم عناصر القوات الخاصة خلال فترة من الوقت للمساعدة في عملية الانتقال من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي وخلال الانتخابات.

#### دال - وزع الوحدات

٦٧ - سيجري وزع الوحدات على نحو من شأنه أن يحقق ما يلي:

- (أ) أن يفضي إلى حماية الأفراد الدوليين والمنشآت الرئيسية؛
- (ب) أن يسهل عمليات إعادة الإمداد، والقيادة والتحكم، وحماية القوة؛
- (ج) أن يكون قابلاً للدعم السوقي؛
- (د) أن يعزز الاحتفاظ بقوة الرد السريع.

وستحدد خمسة قطاعات على طول الحدود الإدارية لتيسير التنسيق مع سلطات هايتي. وسيوفر لكل قطاع كتيبة مشاة واحدة.

٦٨ - وسيكون لعنصر الشرطة المدنية، بالمثل، هيكل مؤلف من خمس شعب، تتقاسم كل شعبة منها أحد مواقع كتائب المشاة. وسيؤدي هذا إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين هذين العنصرين من عناصر بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

#### هـ - مفهوم العمليات

٦٩ - ستنشئ بعثة الأمم المتحدة في هايتي مقرها الرئيسي في بورت - أو - برينس، ومقار فرعية في القطاعات الخمسة. ومع نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة في جميع أنحاء إقليم هايتي، ستكون هناك احتياجات سوقية كبيرة وستشمل على الأقل ١٥ طائرة هليكوبتر، و ٤٠٠ مركبة برية بما في ذلك ٨٠ ناقلة أفراد مصفحة و ٦ مركبات مائية من طراز زودياك، علاوة على نظام اتصال على مدى ٢٤ ساعة.

٧٠ - وستكون بعثة الأمم المتحدة الموسعة في هايتي في حاجة إلى حرية الحركة والاتصال وإلى التمتع بالحقوق الأخرى التي تلزم لها للاضطلاع بمهامها في هايتي. ويتعين أيضا منح بعثة الأمم المتحدة في هايتي وأفرادها جميع الامتيازات والحصانات ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وسيجري قريبا مناقشة اتفاق مركز البعثة مع حكومة هايتي لتيسير إيفاد البعثة في وقت مبكر.

#### واو - الأعمال التحضيرية المتعلقة بعملية الانتقال

٧١ - أذن قرار مجلس الأمن ٩٦٤ (١٩٩٤) بالتعزيز التدريجي للفريق المتقدم لبعثة الأمم المتحدة في هايتي حتى يبلغ قوامه ٥٠٠ فرد وذلك بهدف زيادة تيسير التخطيط للبعثة، وتحديد الظروف اللازمة للانتقال من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي، والإعداد للانتقال الفعلي، علاوة على توفير المساعي الحميدة من أجل بلوغ الأهداف التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ٩٤٠ (١٩٩٤). وعليه، تمت زيادة قوام الفريق المتقدم من ٥١ فردا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (انظر S/1994/1322، الفقرة ٩) إلى ١١٠ أفراد، من بينهم ١٨ مراقبا عسكريا، و ٤٠ من أفراد الشرطة المدنية، و ١٥ من المخططين العسكريين، و ٣٧ موظفا إداريا.

٧٢ - وبناء على تعليمات من ممثلي الخاص، تم وزع المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في جميع أنحاء هايتي خلال الشهر الماضي لإجراء تخطيط موقعي لعملية الانتقال، ولتقدير الحالة الأمنية. وقد انتهى الموظفون الإداريون والسوقيون من وضع الخطط التنفيذية والسوقية لوزع البعثة.

٧٣ - ووفقا للممارسة المعتادة، استمرت المشاورات مع الحكومات في المقر لتأمين توفير الأفراد العسكريين والمدنيين اللازمين. وتم إبقاء حكومة هايتي على علم تام بهذه المشاورات. وستقدم توصياتي

في هذا الصدد إلى مجلس الأمن في حينه. بيد أنه من دواعي سروري أنه بوسعي أن أعلن في هذه المرحلة أنه من بين الحكومات التي وجّهت إليها الدعوة للمساهمة بأفراد عسكريين و/أو أفراد من الشرطة وعددها ٨٠ حكومة، عرضت ٢٧ حكومة توفير ما مجموعه ٥٨٢ ٧ من الأفراد العسكريين (ضباط أركان، ومراقبون عسكريون، ووحدات مشكلة) وعرضت ١٨ حكومة توفير ١٠٥٦ ١ من أفراد الشرطة المدنية.

٧٤ - وجرّت أيضاً مناقشات مكثفة، في المقر وفي واشنطن، مع مسؤولي القوة المتعددة الجنسيات بشأن المشاكل التي يتعين حلها قبل الانتقال من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

٧٥ - وقد عُيّن اللواء جوزيف كينزر، من الولايات المتحدة الأمريكية، قائداً للعنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في هايتي. وقبل تعيينه، كنت قد أبلغت الرئيس أريستيد باعتزامي ذلك، وأعرب الرئيس عن موافقته.

#### زاي - الجدول الزمني لعملية الانتقال

٧٦ - سيصبح أفراد ووحدات القوة المتعددة الجنسيات الذين سيحولون إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي (ويشكلون قرابة ثلثي العنصر العسكري وثلث عنصر الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة في هايتي) سيصبحون تحت قيادة البعثة قبل تاريخ تسليم المهام بأسبوعين. ولن تكمل القوة المتعددة الجنسيات انسحابها إلا بعد أن تتوفر لدى البعثة قدرة كافية من القوات وهيكل كاف لتولي مسؤولياتها على نطاق تام. ومن المتوقع أن تكتمل عملية الانتقال في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ أو نحو ذلك.

٧٧ - ولتيسير عملية الانتقال، ستنشئ البعثة مقرها بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥. وسيتم ذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن ٩٦٤ (١٩٩٤)، الذي أذن بالتعزيز التدريجي للفريق المتقدم حتى يبلغ قوامه ٥٠٠ فرد. وسيبدأ وزع الأفرقة المتقدمة للوحدات في الأسبوع الأول من آذار/مارس، أما الوحدات نفسها فسيبدأ وزعها بحلول منتصف آذار/مارس ١٩٩٥. وستجري عملية الانتقال بالنسبة لعنصر الشرطة المدنية على نحو مماثل عن طريق الوزع التدريجي اعتباراً من أوائل آذار/مارس ١٩٩٥. وسيكون هيكل العنصر العسكري للبعثة مماثلاً إلى حد كبير لهيكل العنصر العسكري للقوة المتعددة الجنسيات عند القيام بعملية الانتقال. وستوفّر للبعثة أيضاً موارد تقارب قدر الإمكان الموارد التي تم توفيرها للقوة المتعددة الجنسيات. وسيجري وزع الوحدات غير المجهزة أو غير المدربة بصورة كافية في مرحلة لاحقة بمجرد أن تصبح مؤهلة للعمليات بصورة كاملة. ولما كان جزء كبير من قوة البعثة سيكون موجوداً بالفعل في هايتي جنبا إلى جنب مع القوة المتعددة الجنسيات، فإن ذلك من شأنه أن يتيح استمرار العمليات وتيسير عملية الانتقال.



### خامسا - الملاحظات والتوصيات

٧٨ - كما بين أعلاه، تحسنت الحالة الأمنية بدرجة كبيرة منذ وزع القوة المتعددة الجنسيات بشكل سلمي، ونهاية نظام حكم "الأمر الواقع" وعودة الرئيس جان برتراند أريستيد. وفي الواقع، لم تتمتع هايتي بهذا المستوى من الأمن منذ فترة طويلة جدا من الزمن: فيستطيع الناس التنقل بحرية في جميع أنحاء البلد؛ وتمارس الحكومة الدستورية سلطتها على البلد بأكمله؛ ويقوم المجلس الانتخابي المؤقت بالأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية والمحلية.

٧٩ - وليس هناك أي خطر كبير على وجود الحكومة يمكن الإشارة إليه. وإذا كانت هناك تهديدات من مجهولين لبعض أفراد حكومة الرئيس أريستيد، عن طريق البريد أو الهاتف، فهذا يدعو إلى اليقظة، لا إلى الإفراط في القلق. والموظفون الدوليون، سواء كانوا تابعين للأمم المتحدة أو للقوة المتعددة الجنسيات أو للمنظمات غير الحكومية، يسافرون في كل مكان، حتى إلى أكثر أنحاء البلد بعدا، وينفذون مهامهم في ظروف جيدة بشكل معقول.

٨٠ - والقوات المسلحة لهايتي التي كانت موجودة منذ عهد قريب لم تعد قائمة كقوة منظمة. وبالرغم من أن الهايتيين، بعد تجربتهم المريرة، تساورهم الشكوك في أن الضباط المبعدين، والجنود المسرحين وشبكات "الملحقين" المرهوبة الجانب قد يعيدون تنظيم أنفسهم ويحاولون الرجوع في مرحلة لاحقة، فالوسائل المتاحة لهم ليعملوا ذلك محدودة.

٨١ - ومع ذلك ليس هناك مجال للتواكل. وكان الحادث المؤسف الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، والذي فقد فيه أحد أفراد القوة المتعددة الجنسيات حياته إلى جانب الهايتي الذي هاجمه بمثابة تذكير بأنه على كل فرد أن يكون حذرا في جميع الأوقات، وأن الحرص البالغ يجب أن يكون هو سنة الحياة.

٨٢ - وما زال هناك عدد زائد من جرائم القتل، والسطو المسلح، والضرب، والاغتصاب. والهايتيون يساورهم القلق بحق من أن مرتكبي هذه الجرائم قلما يقبض عليهم وإذا قبض عليهم فإنهم غالبا ما يتمكنون من استعادة حريتهم دون تحقيق سليم ودون اتخاذ الإجراءات الواجبة نحوهم. ومن المؤكد أن هذه الجرائم ليست لها دوافع سياسية، ولكنها انتهاك للأمن وتؤثر تأثيرا سلبيا على المناخ الاجتماعي في البلد.

٨٣ - وفي الأسابيع الباقية قبل تسلم المهام لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، أنا على يقين من أن القوة المتعددة الجنسيات ستواصل العمل بشكل فعال مع حكومة هايتي لتحسين الحالة الأمنية. وستواصل برنامج التجريد من السلاح بنشاط أكبر كثيرا عما قبل؛ كما ستساعد قوات الأمن الهايتية على التحقيق في كل فعل غير قانوني، وربما في القبض على بعض المجرمين المسؤولين، إما فرادى أو جماعات، عن كثير من الجرائم التي تقع في بور أو برنس وغيرها من الأماكن.

٨٤ - ومما له أكبر الأهمية أيضا أن تتخذ خطوات بشكل عاجل لتزويد قوات الأمن العام المؤقتة بالمعدات التي من الواضح أنها تفتقر إليها. وفي الواقع، ليس لدى القوة أية معدات بتاتا في الوقت الحالي - لا مركبات، ولا نظام اتصال باللاسلكي، كما لا يوجد لديها تقريبا أية أجهزة هاتف. وقد نما إلى علمي أن عددا من البلدان، بما فيها ألمانيا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة واليابان، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، قد أعربت عن استعدادها لمساعدة الشرطة الهايتية بمختلف أنواع المعدات. وأنا أحثها بشدة، وكذلك البلدان والمؤسسات الأخرى التي تستطيع المساعدة، على أن توفر الدعم اللازم في أسرع وقت ممكن.

٨٥ - ومع ذلك فمن الواضح أنه حتى مع اتخاذ هذه الإجراءات من جانب القوة المتعددة الجنسيات والحكومات المعنية، لن تكون هناك قوة شرطة هاييتية فعالة بحلول موعد تسلم بعثة الأمم المتحدة في هاييتي المهام. وقوة الأمن العام المؤقتة لم تختبر وبالإضافة إلى افتقارها إلى المعدات الأساسية، تفتقر إلى الخبرة والثقة بالنفس اللتين لا غنى عنهما لأية قوة شرطة - ولا سيما في مرحلة دقيقة كالمرحلة التي تمر بها هاييتي في الوقت الحالي. ومما سيضاعف من تعقيد الحالة المسألة الحساسة المتمثلة في دمج ٣ ٠٠٠ من جنود القوات المسلحة لهاييتي السابقين الذين تلقوا اسبوعا واحدا من التدريب محليا و ٩٠٠ من الشباب الذين تلقوا برنامجا تدريبيًا مدته ثلاثة أسابيع في غوانتانامو، و ١٠٠ خريج من دورة مدتها ثلاثة أشهر في كندا. ولن يبدأ أعضاء الشرطة الوطنية في الظهور في الشوارع عقب التخرج من أكاديمية الشرطة بالمعدل المتوقع البالغ ٣٧٥ من ضباط الشرطة كل شهر إلا في حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٨٦ - وفي هذه الظروف، ستكون مهمة الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في هاييتي أكبر من الناحية الكمية وأشق من الناحية النوعية عما كان الحال عليه في عمليات حفظ السلم السابقة التي وزعت فيها الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. ولهذا السبب سيحمل أفرادها الأسلحة الشخصية. وستكون ولايتهم الأساسية تدريب وإرشاد ومراقبة قوة الشرطة الهايتية الناشئة عند توليها مهامها وتعلمها القيام على نحو فعال بالتعامل مع التهديدات الموجهة للأمن والاستقرار التي ورد ذكرها أعلاه. ولكن بعثة الأمم المتحدة في هاييتي، مثلها في ذلك كمثل القوة المتعددة الجنسيات في الوقت الحالي، قد تجد نفسها مضطرة في المراحل الأولية لاتخاذ إجراءات قسرية من وقت لآخر، بالتشاور الوثيق مع حكومة هاييتي ووفقا لقواعد الاشتباك الوارد ذكرها في الفقرتين ٦٤ و ٦٥ أعلاه.

٨٧ - وأنا على ثقة من أن بعثة الأمم المتحدة في هاييتي يمكن أن تنجز هذه المهمة إذا أعطيت الموارد التي تحتاجها. وفي هذا الصدد، كان يعتقد أصلا أن ٥٦٧ من أفراد الشرطة المدنية هو القوام الأدنى اللازم لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في هاييتي في هذا الميدان. ونظرا لأن المرحلة الحالية من تطور قوات الأمن في هاييتي هي على ما هي عليه، وأنه من الضروري حاليا وزع الشرطة المدنية في جميع أنحاء البلد وأن القوة المتعددة الجنسيات ترى أن مراقبي الشرطة الدوليين الـ ٨٠٠ التابعين لها غير كافين، أوصي بزيادة عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في هاييتي إلى ٩٠٠ فرد من أفراد الشرطة المدنية.

٨٨ - وبعض أفراد الشرطة المدنية الذين سيعملون في بعثة الأمم المتحدة في هايتي هم في البلد بالفعل بوصفهم مراقبي شرطة دوليين تابعين للقوة المتعددة الجنسيات. وستكون خبرتهم ومعرفتهم بهايتي، وشعبها وثقافتها قيمة للغاية. كما أنه من الميزات أيضا أن ما يقرب من ثلثي العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في هايتي سيؤخذ من القوة المتعددة الجنسيات وعلى ذلك سيكون أيضا على معرفة بالبلد.

٨٩ - وأخيرا وليس آخرا، أعلنت التزامات سخية لانتشال هايتي من الصعوبات الاقتصادية البالغة الخطورة التي تواجهها. وأنا أدعو جميع الحكومات والوكالات الإنمائية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية فضلا عن أعضاء منظومة الأمم المتحدة المشتغلين بهايتي العمل جنبا إلى جنب لتنسيق جهودها من أجل تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي لحالة الطوارئ. وقد أصدرت تعليماتي لمبعوثي الخاص بإيلاء اهتمام خاص لهذه الناحية من مهمته والمساعدة بكل شكل ممكن في إقامة تعاون متجانس وفعال بين حكومة وشعب هايتي من ناحية ومختلف ممثلي المجتمع الدولي من الناحية الأخرى.

٩٠ - وتنتهي الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في هايتي في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأنا أوصي المجلس بأن يأذن بتمديد لها لفترة ستة أشهر لغاية ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٥. وعلى أساس مشاوراتي مع المساهمين المحتملين بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية (انظر الفقرة ٧٣ أعلاه) ومع الولايات المتحدة بوصفها المتولية لقيادة القوة المتعددة الجنسيات، أتوقع أن تستطيع بعثة الأمم المتحدة في هايتي تولي مهامها في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥ أو قرب ذلك. وهذا يعني أن جزء من حملة الانتخابات الوشيكة سيجري خلال مرحلة القوة المتعددة الجنسيات، بينما تجري بقية الحملة والانتخابات الفعلية بعد تولي بعثة الأمم المتحدة في هايتي لمهامها. وستستمر المناقشات في جميع الأسابيع التالية للتأكد من أن تسلم البعثة لمهامها لن يؤثر، خلال فترة الانتخابات الحرجة، على فعالية الدعم الذي تعهد بتقديمه المجتمع الدولي لهايتي وشعبها.

٩١ - وأنا على ثقة وكذلك جميع المشتغلين بتخطيط البعثة، أن بعثة الأمم المتحدة في هايتي ستستطيع انجاز ولايتها بشكل مرض وستقدم كل المساعدة اللازمة لحكومة هايتي لتوفير بيئة آمنة ومستقرة بشكل دائم. ومع ذلك، فلنكي تفعل ذلك، ستحتاج الى استمرار التزام جميع من يوفرون مواردها البشرية والمادية واستمرار التعاون من جانب شعب هايتي على حد سواء.

٩٢ - والحكومات المساهمة على علم تام بالمهام المتوقعة من الجنود وأفراد الشرطة الذين ستساهم بهم وكذلك بالاطار الزمني للبعثة. وأنا متأكد من أنها ستكمل المسيرة حتى النهاية وأنا ممتن لها لتعاونها ودعمها.

٩٣ - أما بالنسبة لهايتي فكل شيء يشير الى أن الغالبية العظمى من أفراد شعبها مصممين على الدفاع عن حريتهم التي استعادوها مجددا وسيعارضون بكل عزم أية محاولة ترمي الى إعادتهم الى ماضي التخويف والاستغلال والمهانة البغيض. ولا يحتاج الشعب الهايتي الى من يذكره بأن المساعي الحميدة للمجتمع الدولي من أجل بلده لا تغني عن جهوده هو لبناء مستقبله والدفاع عن حقوقه وحماية كرامته.

- - - - -